التجارب البرلمانية المقارنة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030

د. كريم عبد الرازق *

ملخص

التساؤل الرئيس للدراسة متمثلاً في: إلى أي مدى تساهم البرلمانات الوطنية في ملكية وتنفيذ الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة 2030، وذلك من خلال دراسة التجارب البرلمانية المقارنة؟ والتعرف على الدروس المستفادة من التجارب البرلمانية الدولية لتعزيز دور وآليات عمل البرلمانات العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأوضحت الدراسة أن أجندة التنمية المستدامة 2030، أجندة عالمية وضعت بمشاركات وطنية تنفيذية وتشريعية، وقد توافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أجندة التنمية المستدامة 2030 بثلاثة مقومات: تنمية اقتصادية، إدماج اجتماعي، واستدامة بيئية، مدعومة بالحكم الرشيد. وخلصت الدراسة على أنه لا يمكن للتنمية المستدامة أن تتحقق بدون حكم القانون وبالتالي يتعزز دور البرلمانات، وضرورة توافر خبرات برلمانية فنية ومؤسسية للمعاونة في تقديم الدعم والمشورة للبرلمانيين وللبرلمانات في أداء وممارسة صلاحياتهم واختصاصاتهم، وأهمية تعزيز التشاركية البرلمانية خاصة في الدول العربية لتعزيز دور البرلمانات العربية في تحقيق الأهداف الوطنية والأممية للتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: البرلمانات العربية–التنمية المستدامة 2030–آليات العمل البرلماني–المساهمة البرلمانية في التنمية المستدامة–خطة وطنية للتنمية المستدامة–الرؤي الوطنية–التجارب البرلمانية.

Comparative Parliamentary Experiences to Achieve Sustainable Development Goals -2030 Agenda

Abstract

The main question of the study represented in: To what extent do national parliaments contribute to the ownership and implementation of the National Agenda for Sustainable Development 2030, through the study of comparative parliamentary experiences? And identifying lessons learned from inter-parliamentary experiences to strengthen the role and working mechanisms of Arab parliaments in achieving sustainable development goals. The study concluded that Sustainable Development Goals-SDGs 2030, a global agenda developed with national executive and legislative partnerships with three components: economic development, social integration and environmental sustainability, supported by good governance. The study concluded that sustainable development cannot be achieved without the rule of law and thus the role of parliaments is strengthened, and the need for technical and institutional parliamentary expertise to assist in providing support and advice to parliamentarians in the performance and exercise of their powers and competencies, and the importance of strengthening parliamentary participation, especially in Arab countries, to enhance the role of Arab parliaments in achieving national and international goals for sustainable development.

Keywords: Arab Parliaments - Sustainable Development Goals: SDGs 2030 - Parliamentary Working Mechanisms - Parliamentary Contribution to Sustainable Development - National Agenda for Sustainable Development - National Vision - Parliamentary Experiences.

* أستاذ العلوم السياسية المساعد – كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية– جامعة الإسكندرية

مقدمة

خلال مؤتمر القمة العالمي في 25 سبتمبر 2015م، اعتمدت الأمم المتحدة وثيقة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030م" (The 2030 Agenda for Sustainable Development)، وذلك كوثيقة استرشاديه عالمية لجهود التنمية المستدامة إلى عام 2030م، وتتضمن أهداف التنمية المستدامة (Sustainable Development Goals– SDG's) (17) هدفاً، و(169) غاية، وجاءت الخطة بعدد (231) مؤشراً لقياس تحقيق الغايات، ويتطرق إعلان خطة التنمية المستدامة إلى جوانب متعددة للتنمية، وتعتمد على تضافر الجهود الدولية لتحقيق تغير نحو "عالم شامل وعادل"، ويتضامن المجتمع الدولي من خلال التمويل الدولي لتحقيق هذه التنمية وفقا للخطط الوطنية المتسقة مع خطة التنمية المستدامة 2030، حيث تلتزم كافة الدول بوضع السياسات الوطنية لتحقيق هذه الأهداف، وذلك بالشراكة بين مختلف المؤسسات، بما فيها البرلمانات؛ لتحقيق التنمية المستدامة وتقييم التقدم المحرز على المستوى الوطني ووفقا للمستوي الدولي.

وجاء إعلان التنمية المستدامة 2030 (The 2030 Agenda for Sustainable Development) استناداً إلى الإنجازات والتحديات التي واجهت تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية[1] (*Millennium MDGs،Development Goals*)، ويتكون قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لخطة التنمية المستدامة[2] من الديباجة، والإعلان، وأهداف التنمية المستدامة ومقاصدها، ووسائل التنفيذ والشراكات العالمية، والمتابعة والاستعراض.

لعبت البرلمانات الوطنية والإقليمية دوراً في بلورة أهداف التنمية المستدامة باعتبارها نتاج "مطالب واحتياجات الشعوب"، وأنها ترتكز على التمكين للمجتمع من المشاركة الفاعلة في إدارة شئونه والحرص على توفير فرص النمو للأجيال القادمة، من خلال المشاركة في عدد من المؤتمرات والمحافل الدولية التي سبقت الإعلان، ولكن مثل الكثير من المبادرات التنموية تمتلك الحكومات زمام المبادرة في وضع الخطط الوطنية،

1 انبثقت الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) عن الفصول الثماني لإعلان الأمم المتحدة للألفية والموقع في سبتمبر 2000 وتتألف من ثمانية أهداف و21 غاية و60 مؤشراً.

2 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (1/70) في 25 سبتمبر 2015م.

ومع ذلك فإن البرلمانات تظل هي الحاضنة للتنمية وتوطين أهدافها، وتقع عليها عبء ترجمتها إلى تشريعات ملزمة للجميع، ومراقبة الأداء الحكومي في إنجاز هذه الأهداف.

المشكلة البحثية

"يستطيع البرلمانيون لعب دور محوري في إعادة التفكير في الطريقة التي يتم بها إنتاج السياسات وتنفيذها. ويمكنكم المساعدة في توجيه البرامج الوطنية نحو أهداف التنمية المستدامة. يمكنكم نقل وجهات نظر وطموحات مواطنيكم إلى الساحة العالمية. من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية والموارد المحلية، ويمكنكم التأكيد على حصول جهود التنمية المستدامة على التمويل الذي تحتاج إليه. كما يمكنكم تعزيز المساواة بين الجنسين في شعوبكم. بكل هذه الطرق، ويمكن للبرلمانيين دفع حملتنا العالمية لاستهلال مستقبل أكثر إنصافًا واستدامة"[3].

هناك نوعاً من التجاذب بين البرلمانات والحكومات في مسئولية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فعلي الرغم من أن البرلمانات لم تعط دورها المنوط بها في نص إعلان التنمية المستدامة 2030، إلا أنها جزء من الحوكمة الوطنية المالكة للأجندة الوطنية، باعتبارها هيئات تمثل المواطنين وتعبر عن أصواتهم، وبحكم أدوارها التشريعية والرقابية والمالية. ومن هنا يأتي تساؤل الدراسة الرئيس متمثلاً في: كيف تساهم البرلمانات الوطنية في ملكية وتنفيذ أجندة التنمية المستدامة على المستوى الوطني والأممي، وذلك من خلال التجارب البرلمانية المقارنة؟

وللإجابة على هذا التساؤل، هناك مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي:

1- ما هي تعريفات التنمية المستدامة (Sustainable Development)، والنظرة التكاملية للتنمية المستدامة؟
2- ما هي الأدوار والآليات البرلمانية لتحقيق التنمية المستدامة؟، وإلى أي مدى يستحضر البرلمانيون فلسفة التنمية المستدامة، ويتبنون أهدافها في عملهم البرلماني؟
3- ما هي أبرز التجارب البرلمانية والمبادرات للتعاطي مع التنمية المستدامة على المستوى الوطني، والتشارك في إعداد التقارير الوطنية الطوعية عن موقف إنجاز أهداف التنمية المستدامة؟

[3] Ban Ki-Moon, Message to the International Parliamentary Conference on the Post-2015 Development Agenda, 26 Nov 2013

4- ما هي الدروس المستفادة من التجارب البرلمانية الدولية لتعزيز دور وآليات عمل البرلمانات العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على بعض الافتراضات، وهي:

- أن هناك علاقة طردية بين تمكين البرلمانات وأعضائها في مجال التنمية المستدامة، ونجاح الدولة في إنجاز الأهداف على المستوى الوطني، وتقديم التقارير الطوعية الإيجابية في المنتديات السياسية الأممية.
- أن هناك علاقة طردية إيجابية بين قدرة البرلمانات على توطين أهداف التنمية المستدامة، وبين الشراكة المؤسسية بين البرلمانات والحكومات.
- أن هناك علاقة طردية بين الاهتمام البرلماني الوطني بتوطين التنمية المستدامة، وبين الأدوار الفاعلة للبرلمانات على مستوي الدبلوماسية البرلمانية متعددة الأطراف.

أهمية الدراسة

تهدف الدراسة إلى رصد التجارب المعاصرة للبرلمانات الوطنية في تحقيق وإنجاز أهداف التنمية المستدامة، من خلال التعرف على إبراز الأدوات والآليات والممارسات البرلمانية في إنجازها، من خلال:

1) تعزيز وتمكين البرلمانيين من استخدام الأدوات البرلمانية في تحقيق وإنجاز أهداف التنمية المستدامة.
2) التعرف على التحديات والعقبات التي تواجه انخراط البرلمانات في تحقيق وإنجاز أهداف التنمية المستدامة في التجارب المعاصرة ومحاولة وضع الحلول المناسبة لها.
3) المساهمة في تقديم تصورات حول برامج عمل وفق رؤية وطنية شاملة لتوطين أهداف التنمية المستدامة.
4) بلورة أدوات وأدوار جديدة للبرلمانات باعتبارها "منصة" للمناقشات والاقتراحات الوطنية حول الأهداف التنموية الوطنية، بما يعزز الوعي المجتمعي والانخراط بالخطط الوطنية للتنمية.
5) تقديم الدعم الفني للبرلمانات من خلال استعراض التجارب المقارنة، وتقديم خطة عمل مقترحة.

ومن أهم الصعوبات التي وأجهها الباحث في إعداد الدراسة، أن موضوعها يعد جديداً نسبياً على المستوى البرلماني العربي، خاصة في الانخراط بتوطين خطط التنمية المستدامة الوطنية ومتابعة إنجازها، فعلى الرغم

من وجود أدوات مشابهة من المبادرات البرلمانية العربية، إلا أنها لازالت ليس بالقدر المأمول، فهي لم تقدم نماذجاً عربية أو تجارب ناجحة في التعامل مع خطط التنمية المستدامة الوطنية وتنفيذها. بالإضافة إلى ندرة الدراسات والبحوث العربية في الجانب البرلماني لهذا الموضوع، ومحاولة تعريب التجارب والممارسات الناجعة ووضعها في إطار يتناسب مع الواقع العربي.

منهج الدراسة، ومصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على كل من:

- الرصد الواقعي من خلال المعايشة الفعلية لأدوار وممارسات بعض البرلمانات العربية على المستوى الوطني والعربي في مجال التنمية المستدامة.
- المنهج المقارن ودراسات الحالة لرصد التجارب لبرلمانات دولية وإقليمية ووطنية في مجال الانخراط لتنفيذ ومتابعة إنجاز الخطط الوطنية والأممية في مجال التنمية المستدامة.
- بالإضافة إلى استعراض وتحليل مخرجات المنتديات السياسية رفيعة المستوى في مجال التنمية المستدامة على المستويين الدولي والعربي[4].

تقسيم الدراسة

وبناء على ما سبق، تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام، وهي:

- القسم الأول: الإطار النظري والمفاهيمي، ويتناول تعريفات التنمية المستدامة، والنشأة والتطور، وخصائص التنمية المستدامة.
- القسم الثاني: الأدوار والاختصاصات البرلمانية للمشاركة والمتابعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتحديات التي تواجهها، والتعامل معها.
- القسم الثالث: التجارب البرلمانية المعاصرة في إطار مقارن.

بالإضافة إلى الخاتمة، وتتناول أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وتقديم التوصيات في إطار خطة عملية للبرلمانات على المستوى العربي في مجال التنمية المستدامة.

[4] لمزيد من التفاصيل حول المنتديات، أنظر:

- منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، (https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf)
- المنتدى العربي للتنمية المستدامة: (https://afsd-2021.unescwa.org/index-ar.html)

القسم الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية المستدامة 2030

أولاً: الخلفية والنشأة

شهدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أول استخدام لمصطلح "الاستدامة" لأول مرة عام 1969، أثناء مناقشات الضغوط الشعبية حول تلوث البيئة وآثاره، وتدهور واستنزاف الموارد الطبيعية، في إطار تقديم رؤي وأفكار لحماية البيئة[5].

وأنشئت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1983، "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية"، وكلفتها بتقديم إطار لاستراتيجيات بيئية لتحقيق التنمية حتى عام 2000 وما بعدها، وقدمت اللجنة برئاسة غرو هارلم برونتلاند (Gro Harlem Brundtland) رئيسة وزراء النرويج تقريرها للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك"، وتضمن تعريفاً للتنمية المستدامة بأنها" "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها الخاصة". وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار رقم (42/187) للتأكيد على الحاجة لإعادة توجيه السياسات الوطنية والدولية تجاه أنماط التنمية المستدامة، مؤكداً على ضرورة التوصل إلى منهج جديد للتنمية الاقتصادية كشرط للقضاء على الفقر، ولتعزيز الاستفادة من الموارد التي تعتمد عليها الأجيال الحالية والأجيال القادمة، واستجابة لتقرير "بورتلاند" عقدت الأمم المتحدة "مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية" في ريودي جانيرو والمسمى بمؤتمر "قمة الأرض"[6]. وساهم المؤتمر في تعزيز الفهم العالمي لمفهوم التنمية المستدامة، وأسفر عن إعلان يتضمن خطة عمل عالمية مكثفة حول قضايا محددة للبيئة والتنمية.

وعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عام 2002 في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا، وركز على الالتزام العالمي بتحقيق التنمية المستدامة، واستعرض إنجازات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عام 1992، وصدر عنه إعلاناً تضمن الالتزام السياسي تجاه التنمية المستدامة، وتم وضع خطة لتنفيذ نتائج هذا المؤتمر تناولت العديد من الأهداف منها القضاء على الفقر، ومعالجة قضايا الاستهلاك والإنتاج

[5] على زيد الزغبي، (2009)، التنمية المستدامة: المفهوم والمكونات ومؤشرات القياس، حوليات آداب عين شمس، مجلد 3، ص 238.

[6] لمزيد من التفاصيل أنظر:

- تقرير الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 يونية 1992، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، الأمم المتحدة-نيويورك-1993

والموارد الطبيعية والصحة، ثم جاء مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام 2012 ليضيف الاهتمام بحكم القانون في تحقيق التنمية المستدامة[7].

وفي حين جاء إعلان الألفية (United Nations Millennium Declaration) الصادر في عام 2000 (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2/55) (Millennium Declaration Goals–MDG)، مقتصراً على ثمانية أهداف و21 غاية، و45 مؤشراً، جاء إعلان خطة التنمية المستدامة 2030، ليتضمن 17 هدفًا، و169 غاية، و231 مؤشراً يضعها ويتابعها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات الأممية المعنية، والمؤلف من مكاتب الإحصاءات الوطنية وقسم إحصاءات الأمم المتحدة كأمانة عامة له[8].

ثانياً: التعريفات

تعددت التعريفات المقدمة للتنمية المستدامة نظراً لحداثة المفهوم، منذ عام 1987 كأول ظهور بتقرير برونتلاند (Brundtland)[9]، مروراً بقمة الأرض عام 1992[10]، وجاء التعريف بأنه "المنهجية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها الخاصة"[11] (كما ورد في تقرير برونتلاند (Brundtland))، ومن التعريفات المختلفة للمفهوم:

1) "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمين تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية"[12]، وفقا لتعريف منظمة الأغذية والزراعة العالمية "الفاو" (The Food and Agriculture Organization (FAO).

2) " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، والاستدامة هي نموذج للتفكير حول المستقبل الذي يضع في الحسبان الاعتبارات البيئية

---

[7] لمزيد من التفاصيل أنظر: تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ–جنوب أفريقيا، 26 أغسطس–4 سبتمبر 2002، (A/CONF.199/20)

[8] www.scidev.net/global/sdgs/news/un-sdg-mdg-indicators-consultation.html (تاريخ الدخول 2021/1/8)

[9] التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول نحو مجتمع المعرفة، (2006)، سلسلة دراسات مركز الإنتاج الإعلامي بجامعة الملك عبد العزيز، الإصدار 11، المملكة العربية السعودية 1427، ص 3

[10] هشام بن عيسى بن عبد الله، (2017)، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ص 16.

[11] د. محمد أبو سريع على، (2018)، آفاق التنمية المستدامة في مصر: الحوكمة مدخلاً، مجلة السياسة الدولية، ملحق "البيئة والتنمية المستدامة خبرات مصرية ودولية"، العدد 203، يوليو 2018، ص 20.

[12] أميرة خلف، (2016)، الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، مع إشارة إلى واقع التنمية المستدامة في العراق، مجلة الهندسة والتكنولوجيا، المجلد 34، العدد 4، ص 123

والاجتماعية والاقتصادية في إطار السعي للتنمية وتحسين جودة الحياة"[13]، وفقا لتعريف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (United Nations Educational، Scientific and Cultural Organization– UNESCO)

3) "عملية مجتمعية متراكمة تتم في إطار نسيج من الروابط بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، والإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية"[14].

4) "إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطوير الذاتي المستمر"[15].

5) "العملية التي تتضمن الاستجابة لاحتياجات الجيل الحاضر مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في المعيشة بمستوى يعادل الجيل الحالي أو يفوق إن أمكن"[16].

ومما سبق، تتبني الدراسة تعريف التنمية المستدامة باعتبارها مصطلحاً شاملاً يربط بين الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية للمجتمع واستمراريتها، من خلال تمكين أفراد المجتمع من تلبية الاحتياجات الراهنة مع الحفاظ على التنوع الحيوي والنظم الإيكولوجية واستمرارية واستدامة العلاقات الإيجابية بين النظام البشري والنظام الحيوي حتى لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة. كما يوضح المصطلح الذي تتبناه الدراسة أهمية المواجهة والتعاطي الإيجابي مع مخاطر التدهور البيئي والتغيرات المناخية وآثارهما.

ثالثاً: النظرة التكاملية إلى أجندة التنمية المستدامة 2030

شكل (1) أبعاد التنمية المستدامة

[13] التربية من أجل التنمية المستدامة: كتاب مرجعي، (2013)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ص 4–5

[14] إبراهيم سليمان مهنا، (2000)، التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية وأبعاد وآثار التنمية المستدامة، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ص 22

[15] إبراهيم العسل، (2005)، التنمية في الفكر الإسلامي، المؤسسة الجامعية، لبنان، ص 23–25.

[16] موشيت دوجلاس، (2000)، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط 1، ص 17.

تضمنت أجندة التنمية المستدامة ستة أبعاد رئيسة، تؤطر تكاملها وتحويلها وتعزز طابعها العالمي، ويوضحها الشكل البياني، وهي:

1- **البعد الاجتماعي المتمثل في البشر**، فهم محور الأجندة والأهداف، وتتضمن الأجندة ثلاثة محاور وهي رفع الحرمان من خلال إنهاء الفقر والجوع، والتمكين من خلال تفعيل الطاقات الكامنة، توفير الحقوق الأساسية في إطار الكرامة والمساواة، ويعد الاستثمار في البشر من خلال التعليم المكون الثقافي في أجندة التنمية المستدامة، وذلك من خلال مشاركة الجميع، باختلاف الأدوار[17].

2- **البعد البيئي المتمثل في الكوكب**، فالحفاظ على الكوكب هدفاً محورياً قائماً بذاته، ومدمج في غالبية الأهداف، ويتحقق ذلك من خلال الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج بتحويل الاقتصاد، وإدارة مستدامة للموارد الطبيعية من خلال حوكمة إدارة الموارد، واتخاذ إجراءات عاجلة بشأن التغير المناخي.

3- **البعد الاقتصادي المتمثل في النمو والازدهار**، باعتبار الأجندة وسيلة لتحقيق التنمية والرفاه للجميع، من خلال الانتقال من المفهوم الضيق للنمو الاقتصادي إلى مفهوم الازدهار، من خلال ثلاثة محاور:

- المحور الأول التنموي، حيث يوظف النمو لصالح التنمية للجميع ورفاهيتهم دون تمييز،
- المحور الثاني التضمين، من خلال التوافق والانسجام للنمو مع متطلبات الاستدامة،
- المحور الثالث الاستدامة لتحقيق التقدم والرخاء، وبما يراعي الاستخدام الأمثل والعادل للموارد الطبيعية والحفاظ على الكوكب.

4- **المحور الرابع السلام**، باعتباره جوهر المكون السياسي والمؤسسي، فالسلم والأمن شرط مسبق للتنمية، والمؤسسات الضامنة والحاضنة من شروط استقرار المجتمعات والحفاظ على الأمن والسلام ومنع النزاعات والصراعات والحروب.

5- **المحور الخامس الشراكة**، من خلال المقاربة التنموية، بمراعاة البعد والمسئولية الدولية عن تحقيق الأهداف والتضامن بين الدول والمجتمعات لتحقيق أهداف التنمية، من خلال مبدأ المسئولية المشتركة والمتفاوتة، والتعاون لتصحيح أي اختلالات في الاقتصاد العالمي.

6- **المحور السادس المكون الثقافي**، حيث تعد المعرفة والقيم من أجل التنمية المستدامة وتحقيق السلم والعدالة، المكون المعرفي والثقافي. فتحقيق التنمية يتطلب تقدماً معرفياً في مجالات العلوم والتكنولوجيا

[17] على زيد الزغبي، (2009)، التنمية المستدامة: المفهوم والمكونات ومؤشرات القياس، حوليات آداب عين شمس، مجلد 3، ص 247

والابتكار، كما تتطلب تغييراً قيمياً في موجهات الاقتصاد وتحقيق الاستدامة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحقيق العدالة الناجزة.

وختاماً، فأجندة التنمية المستدامة 2030، أجندة عالمية وضعت بمشاركات وطنية تنفيذية وتشريعية، وليست مجرد بيان سياسي أو مفروضة على الدول والحكومات. توافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أجندة التنمية المستدامة 2030 كتطور لأهداف الألفية والتي انتهت 2015، وجاءت الأجندة بثلاثة مقومات: تنمية اقتصادية، إدماج اجتماعي، واستدامة بيئية، مدعومة بالحكم الرشيد، تبلورت في 17 هدفاً استراتيجياً، وتضمنت التزاماً من الدول المتقدمة والأكثر دخلاً بمساعدة الدول النامية والأقل دخلاً خلال قمة "تمويل التنمية المستدامة" في أديس أبابا 2015.

وقامت أجهزة الأمم المتحدة وبعض المنظمات الدولية بتقديم مجموعة من الأجهزة والمؤشرات لقياس التقدم التي تحرزه الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد قدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، أسلوباً في متابعة التقدم من خلال مؤشرات أعدتها اللجنة الإحصائية وتعتمد على بيانات الدول (مباشرة إذا كانت متسقة مع المعادلات العالمية أو تقديرياً إذا كانت تحسب بمعادلات أخرى). كما بادر البنك الدولي بإصدار "أطلس أهداف التنمية المستدامة: من مؤشرات التنمية العالمية" يتكون من نحو 1440 مؤشراً ويتخذ من مستوى الدخل مرجعية في تصنيف الدول[18].

القسم الثاني: أدوار البرلمانات المعاصرة لتحقيق التنمية المستدامة، والتحديات

تتزايد النظرة الإيجابية عالمياً لدور البرلمانات والبرلمانيين من حيث قدراتهم على أداء واجباتهم بطريقة شاملة وخاضعة للمساءلة وفعالة، ويتعاونون تعاوناً وثيقاً مع الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها، مما يمكّن المنظمة الأممية من العمل على نحو أوثق مع شعوب العالم، ويسهل التعاطي الإيجابي مع شواغل وأولويات الشعوب وتطلعاتها، حيث أن البرلمانات لها وضع فريد يُمكنها من تعزيز الاتساق بين البرامج الوطنية والدولية، فهي القاطرة لترجمة الالتزامات الدولية إلى تشريعات وطنية سارية المفعول، والمخولة باعتماد الموازنات لتنفيذ تلك الالتزامات، والقادرة على مراقبة أداء الحكومات ومساءلتها عن الوفاء بتعهداتها أمام مواطنيها وأمام المجتمع الدولي، وذلك لضمان إقامة حكومات رشيدة قادرة على الاستجابة لأولويات مواطنيها، ويمثل ذلك أحد الشواغل ذات الأولوية لدى المواطنين في جميع أنحاء العالم[19].

[18] لمزيد من التفاصيل أنظر أطلس أهداف التنمية المستدامة، الصادر عن البنك الدولي عام 2018 على الموقع التالي: http://datatopics.worldbank.org/sdgatlas/

[19] لمزيد من التفاصيل، أنظر:

وتضمن الإعلان العالمي للتنمية المستدامة دور البرلمانات الوطنية مباشرة في أربعة مواضع، وهي:

- الفقرة (45)، "تعترف أيضا بالدور الأساسي الذي تضطلع به البرلمانات الوطنية من خلال سن التشريعات، واعتماد الميزانيات ودورها في كفالة المساءلة عن فعالية تنفيذ التزاماتنا، وستعمل الحكومات والمؤسسات العامة أيضاً عن كثب في المسائل المتعلقة بالتنفيذ مع السلطات الإقليمية والمحلية، والمؤسسات دون الإقليمية، والمؤسسات الدولية، والمؤسسات الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني".
- الفقرة (52)، والتي تشير إلى مشاركة البرلمانات إلى جانب المؤسسات الأخرى في ملكية الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة.
- الفقرة (79)، تشجع الدول على إجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرز على الصعيدين الوطني والمحلي. ويمكن أن تستفيد هذه الاستعراضات من مساهمات ممثلي المواطنين بالبرلمانات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وفقاً للظروف والأولويات الوطنية، ويمكن للبرلمانات الوطنية المساهمة في دعم التنفيذ.
- الهدف (16) والمتعلق بالسلام والأمن والحوكمة الرشيدة والتطوير المؤسسي، وهو هدف يعني البرلمانات مباشرة باعتبارها معبراً وممثلاً عن المواطنين الذين هم محور الأجندة التنموية.

أولاً: دور البرلمانات المعاصرة في ترجمة أجندة التنمية المستدامة إلى أجندة برلمانية

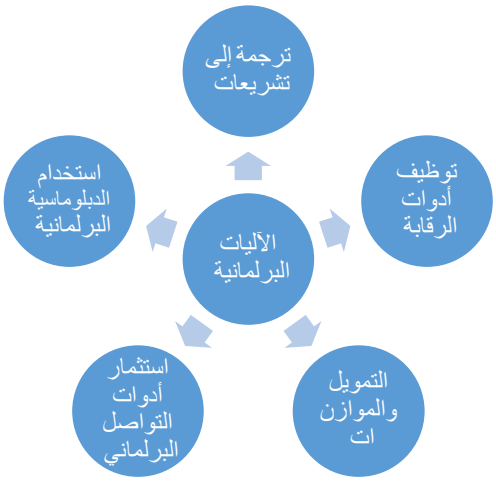

شكل (2): أدوار البرلمانات في التنمية المستدامة

E. Mulholland (2017), The Role of European Parliaments in the Implementation of the 2030 Agenda and the SDGs, ESDN Quarterly Report 45, July 2017, ESDN Office, Vienna. P 5-7

تلعب البرلمانات، إلى جانب تمثيل المواطنين والتعبير عن مصالحهم وتطلعاتهم، عدة أدوار في التعاطي مع تنفيذ ومتابعة أهداف التنمية المستدامة، من خلال وضع الإطار القانوني لإنجاز الأهداف وفقاً للتقاليد التشريعية الوطنية. فكما قامت الحكومة بتكييف الأجندة التنموية وفقاً للسياق الوطني، واختارت ترتيباً معيناً للأولويات، واستحدثت أهدافاً تراعي خصوصية احتياجات التنمية لكل دولة، كما طورت مؤشرات عملية يمكن اختبارها في الواقع الوطني، فإن البرلمانات تلعباً دوراً موازياً من خلال تفعيل أدواته البرلمانية، ولاسيما الآتي:

1) اتساق الأجندة الأممية مع الأجندة الوطنية وأولويات أهداف التنمية المستدامة 2030.
2) ترجمة الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة إلى أجندة تشريعية.
3) توظيف الرقابة البرلمانية لمتابعة إنجاز الحكومة لأهداف التنمية المستدامة، ومراجعة شراكاتها الوطنية والدولية.
4) استثمار أدوات التواصل البرلماني المجتمعي؛ لنشر الوعي وترسيخ الأرضية المشتركة لتدعم جهود التنمية المستدامة.
5) تفعيل أدوات الدبلوماسية البرلمانية الثنائية ومتعددة الأطراف؛ لدعم جهود الدولة لتحقيق الأجندة الوطنية والأممية، وتوفير التمويل لتحقيق التنمية.

ولا شك أن كل من هذه الأنشطة البرلمانية تحتاج إلى تفصيل في السياق البرلماني والعمل المؤسسي للبرلمانات ولجانها، لتحديد آليات العمل واستخدام الأدوات البرلمانية، **ويمكن استعراض اختصاصات البرلمانات ومجالات عملها ومشاركتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على النحو الآتي[20]:**

1- الاختصاص التشريعي

يعد الدور التشريعي أكثر جاذبية وتناولاً لتنفيذ ومتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فبعد إقرار كل دولة للأجندة الوطنية تبدأ أدوار البرلمانات في ترجمتها إلى تشريعات وطنية. ومن هذا المنطلق فإن على البرلمانات "أن تراجع المقترحات التشريعية المقدمة من الحكومات للتأكد من أنها تعكس مبادئ حقوق

[20] لمزيد من التفاصيل، راجع، أ.د. على الصاوي، (2019)، دور البرلمانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: ماذا؟ وكيف، ورقة للنقاش مقدمة للمنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الإسكوا، بيروت: 24-25 يناير 2019.

الإنسان، ومراعاتها لكل من الخطة والأولويات الوطنية للتنمية المستدامة ومدى توافقها مع الخطة الأممية"[21].

ويجب على البرلمانات العربية وضع خطط للاستفادة من اختصاصاتها التشريعية طبقاً للنظام الدستوري لكل دولة، فقد يضم البرلمان مجلسين (مثل كل من مصر–الجزائر–المغرب–الأردن–البحرين–سلطنة عمان–جيبوتي) لكل منهما صلاحيات تشريعية، أو تختص غرفة بنوعية معينة من التشريعات، أو قد يتركز الدور التشريعي في اقتراح الموضوعات التشريعية في حين تتولي الحكومة صياغته في مشروع قانون ثم تعرضه على البرلمان (مثل الجزائر والمغرب والأردن خاصة التشريعات المالية)، أو قد يكون المجلس استشارياً يبدي الرأي في التشريعات المحالة إليه من الحكومة (مثل المجالس في السعودية–قطر)، ولهذا فالبداية في تفعيل دور البرلمانات تتمثل في الإحاطة بمدى اختصاص البرلمان بالقرار التشريعي، وطبيعة العلاقة بين البرلمان والحكومة.

كما تلعب البرلمانات دوراً كبيراً من خلال المراجعة الشاملة والتفصيلية للنظام القانوني الوطني لمعرفة إلى أي مدى تتسق المقترحات التشريعية مع الإطار القانوني النافذ، أو مواطن التعديل الواجبة. فمثلاً تتضمن أهداف التنمية المستدامة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في التمثيل (الهدف 5–فرعي 5)، وتوجد أمثلة تشريعية متنوعة للوصول إلى هذا الهدف، أشهرها نظام الكوتا/تخصيص عدد من المقاعد، وهناك أيضاً أسلوب التعيين، وهناك وسيلة التحفيز والمؤازرة للمرشحات والأحزاب الداعمة للمرأة. ويمكن للبرلمانات التعرف على الأنشطة التي يتطلبها تحقيق الأهداف السبعة عشر (السياسات–البرامج–الخطط)، وتوافقها مع المنظومة القانونية، من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:

أ. هل تحقيق أهداف التنمية المستدامة يحتاج إلى تشريعات جديدة، أم تعديل بعض التشريعات القائمة، أم لا تحتاج إلى تدخل تشريعي؟

ب. ما هي الأعباء والتكاليف المالية لأي تشريع جديد أو تعديل تشريعي، وهل تتوافر مصادر التمويل؟

ومن ثم يصل البرلمان إلى قناعة بضرورة التشريع، وتبدأ الإجراءات البرلمانية بشأنه وفقا للنظام الدستوري، وانتهاءً بموافقة البرلمان عليه ومتابعة تنفيذه.

[21] لمزيد من التفاصيل، راجع: وضع الديمقراطية في خدمة السلام والتنمية المستدامة: بناء العالم الذي يريد الناس"، إعلان المؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات، 2 سبتمبر 2015.

2- الاختصاص الرقابي

يعد الاختصاص الرقابي من أشهر وأكثر الاختصاصات ممارسة واهتماماً لدي الرأي العام في متابعته لأعمال البرلمانات ورقابتها على الحكومات، وتتضمن الرقابة البرلمانية متابعة تنفيذ القوانين والخطط الوطنية، والامتثال لتطبيق الاتفاقيات الإقليمية والدولية، وتأتي الرقابة البرلمانية في مرتبة سابقة للاختصاص التشريعي للأسباب التالية[22]:

أ. لا تتوقف ممارسات أغلب الأدوات الرقابية على رأى الحكومة أو تدخلها، بعكس التشريع الذي لا يتحقق إلا بالتوافق مع الحكومة وأحياناً بموافقتها (خاصة في الأعباء المالية للمقترح التشريعي).

ب. تحظى الممارسة الرقابية بانتباه الحكومة والرأي العام، أكثر من الممارسات التشريعية.

ج. ممارسة الأدوات الرقابية مع أعضاء الحكومة تنتج مواقف رسمية وبيانات حول معدلات الأداء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما لا توفره النقاشات التشريعية.

وتعد جلسات النقاش البرلماني على مستوى اللجان أو الجلسات العامة من أهم الأحداث الرقابية داخل البرلمانات. ولكل برلمان إجراءات متعددة لبدء النقاش وانتهائه، إلا أن المشترك بين جميع البرلمانات هو منح الحق لأعضاء البرلمان في التقدم باقتراحات حول برامج أو استراتيجيات أو سياسات عامة، إلى حين أن يحل موعد التصويت على كل اقتراح[23]. وخلال المناقشات البرلمانية يحق للأعضاء طلب معلومات تفصيلية حول الوضع القائم والمستهدف لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مثلاً طلب إحصاءات أو بيانات حول وقائع ومؤشرات محددة. وتعد جلسات الاستماع البرلمانية فرصة مناسبة للبرلمانات يمكن الاستفادة منها على النحو الاتي:

- تعريف المواطنين والرأي العام على أهداف التنمية المستدامة والخطة الوطنية بشأنها، ومشاركتهم فهم يتحملون المسئولية المشتركة.
- استقطاب أصوات المواطنين لدعم الخطة الوطنية والبرامج الحزبية والتشريعات التي تتباها مختلف الأحزاب السياسية وأولوياتها.

[22] مرفت رشماوى، (2018)، دور البرلمانات في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، (لبنان، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية (annd))، ص 17-18

[23] Parliaments and the Sustainable Development Goals, Ipid, pp.10-11.

- التشبيك مع المجتمع المدني ومؤسساته، للتشارك في رسم الاستراتيجيات ووضع التشريعات التي تتعلق بأهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

وتتطلب الممارسات الرقابية "الفعالة" في مجال التنمية المستدامة 2030 استيعاباً دقيقاً لها، وأهدافها التفصيلية، والتعرف على التجارب البرلمانية المعاصرة والدروس المستفادة منها. وتشير التجارب البرلمانية المقارنة، إلى: يجب على البرلمانات التأكد من أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة تسير في الطريق الصحيح من خلال الآتي:

- مدى الاهتمام بالاستراتيجيات والخطط المتعلقة بأهداف أجندة التنمية المستدامة، خاصة محاربة الفقر، مجالي الصحة والتعليم.

- تفعيل دور وأدوات البرلمان الرقابية؛ لتحديد العقبات أو تقييم التقدم المحرز، وربط الرقابة البرلمانية بالمساءلة عن تنفيذ السياسات والبرامج الوطنية والأممية للتنمية المستدامة، وربطها مع التقارير الطوعية التي تقدمها الدول في المحافل الإقليمية والدولية.

3- الاختصاص المالي

تشارك البرلمانات الحكومات بفاعلية من خلال الموازنات لضمان توفير التمويل اللازم لتحقيق الأهداف التنموية، مع توفير الضمانات لكل يصل التمويل إلى الفئات الأكثر ضعفاً واحتياجاً دون استبعاد أحد من الركب. ومن ثم، تتأكد البرلمانات أن مشروع الموازنات السنوية تتم محاذاتها مع خطة التنمية المستدامة الوطنية والأممية، ويبرز الاختصاص المالي للبرلمانات من خلال تحليل مدى فعالية الحكومة في الإنفاق على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأولويات التي يضعها البرلمان، ومستوى الإنجاز، والعقبات والتحديات التي تواجهها والتفكير في أدوات علاجها[24].

وتقوم البرلمانات خلال مراحل إقرار مشروعات الموازنات الأخذ في الاعتبار الآتي:

- رصد الموارد والاحتياجات وتحديد الفجوة التمويلية، والتساؤل حول مصادر استيفائها.

[24] Interparliamentary Union (IPU) & UNDP (ed.), (2016) Parliaments and the Sustainable Development Goals – A self-assessment toolkit.
(https://www.ipu.org/resources/publications/handbooks/2017-01/parliaments-and-sustainable-development-goals-self-assessment-toolkit)

- تحليل أثر الموازنة الاجتماعي، والإجابة على إلى أي مدى تم تخصيص الموارد إلى الفئات الأكثر احتياجاً وضعفاً وتهميشاً.

- التدقيق في التمويل بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضمان كفاءة إنفاقه لتحقيق الأهداف المحددة.

- مراعاة أن تكون الموازنة مستجيبة وحساسة للنوع الاجتماعي، بمفهومها الواسع.

- وضع سياسات وإجراءات واضحة لضمان التحصيل الضريبي، وتجنب التهرب الضريبي التي تكلف الدول مبالغ طائلة من مصادر التمويل التي تستخدم لتحقيق أجندة التنمية المستدامة.

4- الدبلوماسية البرلمانية متعددة الأطراف

تمثل الدبلوماسية البرلمانية الثنائية ومتعددة الأطراف أحد أبرز أنشطة البرلمانات المعاصرة، بما تتضمنه من مشاركات في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، وتكوين جمعيات الصداقة البرلمانية وروابط الإخاء والتعاون الثنائي والإقليمي، وتعد الاتحادات البرلمانية الدولية هي السبيل المؤسسي لممارسة الدبلوماسية البرلمانية، لطرح وجهات نظر الشعوب، وإضفاء الطابع التمثيلي والإنساني على السياسات الدولية والأجندة التنموية، والضغط لتوجيه السياسات الحكومية إلى قضايا التعاون والتعايش المشترك، واحترام المصالح الجماعية. وتعد الدبلوماسية البرلمانية متعددة الأطراف فرصة للحوار لحل قضايا وكسب تأييد ودعم إقليمي ودولي قد لا يتاح من خلال الدبلوماسية الرسمية، كما تسهم في بلورة رأى عام دولي حول مختلف القضايا التي تهم المجتمع الدولي، ومن أهمها التنمية المستدامة لما ترتبط به من قضايا تؤثر على سلامة الدول وحياة الشعوب وخاصة التغيرات المناخية.

وتتسابق الحكومات في التنسيق مع البرلمانات لكسب التأييد والدعم ومن ثم التمويل الدولي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ظل السباق المحموم بين الحكومات، وتعد المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية منصةً لعرض التقارير الطوعية ومدي مساهمة البرلمانات الوطنية في أجندة التنمية المستدامة الوطنية، والاستفادة من التجارب المختلفة في تنفيذ الأهداف الأممية والعمل مع الشركاء الدوليين لإنجاح الخطط الوطنية.

ثانياً: التحديات والعقبات التي تواجه البرلمانات لتحقيق التنمية المستدامة

1) تحدى الأهداف، وأدوار البرلمانات وفقا لصلاحياتها

- لم يكن واضحاً أدوار البرلمانات الوطنية والإقليمية والدولية في ديباجة خطة التنمية المستدامة 2030، والترويج والتسويق لها على المستوى الأممي، ولم تعكس مقاربة التنمية المستدامة طابعها "التحويلي" في صنع السياسات العامة؛ مما يتطلب تعديلاً في أولويات البرلمانات وآليات ممارستها لصلاحياتها المالية والتشريعية والرقابية، وهنا تظهر أهمية تعزيز القدرات المؤسسية للبرلمانات الوطنية لتقديم الدعم الفني اللازم، وتمكين الأعضاء ببرامج متخصصة ومحددة لتطوير الأداء البرلماني وفق هذه المقاربة النوعية للتنمية المستدامة.

2) تحدى المعرفة

- تعد المعرفة والإلمام بأهداف وخطة التنمية المستدامة الأممية والمشاركة في صياغة الخطط الوطنية، أحد أهم التحديات والصعوبات التي تواجه البرلمانات بصفة عامة، خاصة في المنطقة العربية، ولا سيما المعرفة بمفهوم التنمية المستدامة، وفلسفته، والتطورات العالمية له، وما هي الأدوار والتجارب البرلمانية المتميزة في التعاطي مع التنمية المستدامة.
- تحدى الإلمام بوجود التقارير الرسمية عن إنجاز أهداف التنمية المستدامة، خاصة في حال عدم مشاركة البرلمانات في إعدادها، أو قد تشارك البرلمانات في إعداد التقرير الطوعي الوطني (Voluntary National Report–VNR) أو قد لا تعرض هذه التقارير على البرلمانات أساساً. فعلى الرغم وجود رؤى وطنية عربية لأهداف التنمية المستدامة 2030 إلا أنها لم تمر عبر الآليات البرلمانية للتأييد والدعم.

3) تحدى البيانات، وصعوبة توظيف المؤشرات

- غياب المؤسسات "المستقلة، ذات مصداقية" التي تمد "أغلب" البرلمانات العربية بالبيانات والمؤشرات والمتابعة البيانية لإنجاز أهداف وغايات التنمية المستدامة، واعتماد البرلمانات على البيانات الحكومية، التي برغم من أهميتها فإنها لا تكفي البرلمانيين لتطبيق مؤشرات التنمية المستدامة، والتعرف الدقيق على معدلات الإنجاز، وتقدير الفجوات وكيفية التعامل معها، تمهيداً لتحديد نوعية التدخل التشريعي، أو لممارسة الأدوات الرقابية.

4) خصوصية الدعم الفني البرلماني في أجندة التنمية المستدامة 2030

- في ظل خصوصية العمل البرلماني مقارنة بالعمل التنفيذي أو الأكاديمي، فمن الضروري مراعاة إجراءات تقديم الدعم الفني والتمكين للبرلمانيين، خاصة في ضوء:
  - أدوات ترجمة أجندة التنمية المستدامة وأهدافها وغايتها إلى مقترحات قابلة للتطبيق.
  - الإلمام بالصلاحيات التشريعية وإجراءات التشريع، وضمان اتساق المقترح مع الأجندة التشريعية.
  - خصوصية أدوات الدعم الفني، حيث يفضل أوراق السياسات المختصرة والقابلة للتنفيذ دون التفاصيل، فلا يحبذ تقديم "دراسات" ضخمة أو معقدة.

5) تحدى التمكين لتعزيز المهارات والقدرات البرلمانية

- إعداد خطة عمل لمجموعة من الأنشطة للتمكين والدعم الفني؛ لتحويل أهداف التنمية المستدامة إلى أجندة تشريعية (قوانين وأنظمة)، وتوظيف الأدوات الرقابية لمتابعة وتقييم التنفيذ، ومساءلة الحكومة حول معدلات التنفيذ ومستوى الأداء ونوعيته وتحقيق الأهداف.

القسم الثالث: أدوات وآليات وفقاً للممارسات والخبرات المعاصرة

تستعرض الدراسة في هذا القسم، مجموعة من التجارب والممارسات البرلمانية لتعاطي البرلمانات المعاصرة مع خطة التنمية المستدامة 2030، وذلك على النحو الآتي[25]:

[25] تم الاعتماد على المصادر التالية في رصد التجارب المقارنة:

- (https://www.ipu.org/sites/default/files/documents/final_survey_analysis_updated_feb_14_2019_edited-e.pdf) (تاريخ الدخول 2020/12/17)
- Institutionalization of the Sustainable Development Goals in the work of parliaments- IPU- 2019
- Europe's approach to implementing the Sustainable Development Goals: good practices and the way forward, Policy Department, European parliament, February 2019.
- E. Mulholland (2017), The Role of European Parliaments in the Implementation of the 2030 Agenda and the SDGs, ESDN Quarterly Report 45, July 2017, ESDN Office, Vienna
- Parliament's Role in Implementing the Sustainable Development Goals, An adapted version for the Americas and the Caribbean, ParlAmericas and UNDP, October 2019

1- تقييم ذاتي/مؤسسي للبرلمانات على الشراكة في أجندة التنمية المستدامة

تعد عملية التقييم المؤسسي والتنظيمي للقدرات البرلمانية وخاصة للبرلمانيين والأمانات العامة أحد أهم أدوات العمل لفهم أهداف التنمية المستدامة، ونقلها من المستوى العالمي إلى المستوى الوطني من خلال الشراكة في إعداد خطة عمل وطنية؛ وتعزيز تطويع الآليات البرلمانية في التنفيذ والمتابعة والتقييم لأهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى التواصل مع المواطنين والمهتمين، وكلها أمور من الأولويات لنجاح مشاركة البرلمانات في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة، ويجب أن يسبق ذلك، إجراءات لفهم وتقييم قدرات البرلمانات، لضمان توافر العناصر المؤسسية والكفاءة لإنجاز هذا الدور، ومن المبادرات البرلمانية لتقييم القدرات المؤسسية للبرلمانات الآتي:

جدول (1): التقييم الذاتي للقدرات المؤسسية والبرلمانية*

الآلية	الدولة وفقا لنظام الحكم		
	برلماني	رئاسي	مختلط
تقييم ذاتي لقدرات البرلمان المؤسسي والتنظيمية للتعاطي مع خطة التنمية المستدامة	فيجي، صربيا	تشاد	مالي، جورجيا، سيريلانكا

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مصادر متعددة.

ويتضح من الجدول السابق بعض تجارب البرلمانات مقسمة وفقا لنظام الحكم، في محاولتها لتقييم قدراتها التنظيمية والمؤسسة، وذلك بالتعاون مع أحد المؤسسات البرلمانية الدولية والإقليمية، ومنها:

- في أكتوبر 2017، عقد البرلمان الفيجي ورشة عمل للتقييم الذاتي والمؤسسي، بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). وخلصت الورشة إلى رصد مواطن القوة والضعف والتحديات والفرص لتعزيز قدرة البرلمان الفيجي على التعامل مع أهداف التنمية المستدامة.
- في نوفمبر 2017، قامت الجمعية الوطنية لصربيا بإجراء تقييم مؤسسي وذاتي، بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخلص التقييم إلى تقديم خطة عمل برلمانية متكاملة وفقا لقدرات البرلمان واختصاصاته.
- في يناير 2018، تم إجراء عملية تقييم ذاتي ومؤسسي في البرلمان المالي، وساهم في تعزيز قدراته على الاستفادة من الفرص ومواجهة التحديات للتعاطي الفعال مع أهداف التنمية المستدامة في سياقها الوطني. وخلص التقييم إلى تحديد الأولويات الوطنية على المدى القصير والمتوسط، وقدمت مجموعة

جديدة من الأفكار للمشاركة البرلمانية في أهداف التنمية المستدامة، منها: تخصيص موازنات مستقلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ إنشاء جهة اتصال مختصة بالتنمية المستدامة.

- في يونيو 2018، أجرى برلمان جورجيا تقييم ذاتي ومؤسسي، توج باعتماد خطة عمل برلمانية تتضمن: آليات التنسيق ومع الفاعلين بمجال التنمية المستدامة من خلال تعيين أحد الأعضاء وموظف من كل لجنة؛ ليكون مسئولاً عن الأنشطة المتعلقة بخطة التنمية المستدامة، وعكس ذلك في أعمال اللجان.
- في أكتوبر 2018، اتخذ البرلمان في سريلانكا عدة مبادرات لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030، ولعب دورًا رئيسًا في إجراء بعض التغييرات بالخطة على المستوى الوطني. وتم إجراء تقييم ذاتي مؤسسي، أسفر عن وضع استراتيجيات عمل لتعزيز مشاركة البرلمان في أهداف التنمية المستدامة من خلال لجنة متخصصة حول أهداف التنمية المستدامة.
- في ديسمبر 2018، أجرى برلمان تشاد تقييماً ذاتياً مؤسسياً، وخلص إلى صياغة خطة عمل برلمانية لتوطين أهداف التنمية المستدامة. وجاءت الخطة بأولويات محددة على المستويين القصير والمتوسط. وقبل التقييم شرع البرلمان التشادي في إنشاء لجنة خاصة معنية بأهداف التنمية المستدامة.

2- إنشاء آليات برلمانية مختصة بالتنمية المستدامة:

وكما اتضح من إجراءات التقييم الذاتي المؤسسي، وشروع بعض البرلمانات في إنشاء لجان برلمانية مختصة بأهداف التنمية المستدامة، فهناك بعض التجارب والتي بادرت بإنشاء مثل هذه الآليات البرلمانية دون تقييم، ومنها:

- إنشاء لجان برلمانية دائمة/مؤقتة مختصة بالتنمية المستدامة، كما يمكن إدراج أهداف التنمية المستدامة في الصلاحيات الرسمية الخاصة بلجنة أو أكثر. وتتنوع التجارب بين نظم الحكم المختلفة سواء البرلماني أو الرئاسي أو المختلط،
- إسناد المسئولية لفريق عمل معني بخطة التنمية المستدامة؛ لتعزيز المناقشات وإشراك النواب وزيادة وعيهم واهتمامهم،
- إدماج خطة التنمية المستدامة ضمن الآليات غير الرسمية بين الأحزاب والتكتلات والائتلافات.
- تطوير وإقرار خطة للتنمية المستدامة داخلية خاصة بالبرلمان، تتضمن أدوار ومهام البرلمان حول التنمية المستدامة في سياقها الوطني.

ويوضح الجدول بعض التجارب البرلمانية المعاصرة، ومنها:

جدول (2): آليات التفاعل البرلماني مع التنمية المستدامة

الآلية	الدولة وفقا لنظام الحكم		
	برلماني	رئاسي	مختلط
لجنة برلمانية	فنلندا، ألمانيا، لاتفيا، إيطاليا، اسبانيا، التشيك، تايلاند، المملكة المتحدة، فيجي، ترينيداد وتوباجو	تشاد، إندونيسيا، المكسيك، البرازيل،	رومانيا، بوركينا فاسو، الكاميرون، مالي، تونس، زيمبابوي،
مجموعة عمل أو شبكة برلمانية	الدنمارك، اليابان، المملكة المتحدة،	زامبيا، المكسيك، كينيا،	جيبوتي، فرنسا، تونس، رومانيا،
آليات متنوعة	فيجي (SDG Champions-أبطال التنمية المستدامة)، ألمانيا (المجلس الاستشاري للتنمية المستدامة)، باكستان (فرقة العمل على التنمية المستدامة)، بنجلاديش (مجموعة عمل وزارية)،	زامبيا (تكتل التنمية المستدامة)، السلفادور (المجلس الوطني للتنمية المستدامة)	مصر (حوار مجتمعي لتحديث وتعديل الأولويات)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مصادر متعددة.

ويتضح من الجدول السابق، ما يلي:

أولاً: اتجاه مجموعة من البرلمانات إلى إنشاء لجان برلمانية مختصة بالتنمية المستدامة، وقد تكون هذه اللجان سابقة عن خطة التنمية المستدامة، ومن هذه التجارب:

- "لجنة المستقبل"، في فنلندا، حيث أسست عام 1993. وتتمثل مهامها: "بلورة آلية للحوار مع الحكومة حول المشاكل المستقبلية وسبل التعامل معها، وفي عام 2017 تم تكليفها بأهداف التنمية المستدامة[26].
- لجنة (PBNE)وهي لجنة برلمانية استشارية للتنمية المستدامة في ألمانيا أسست عام 2004، وقد غطت استراتيجية التنمية المستدامة الألمانية بما في ذلك جدول أعمال 2030.
- لجنة التنمية المستدامة في لاتفيا، أسست عام 2014 كواحدة من بين الـ 16 لجنة الدائمة[27].

26 https://www.eduskunta.fi/EN/lakiensaataminen/valiokunnat/tulevaisuusvaliokunta/Pages/default.aspx (تاريخ الدخول 2021/1/8)

27 http://titania.saeima.lv/personal/deputati/saeima13_depweb_public.nsf/structureview?readform&type=3&lang=EN;(تاريخ الدخول 2021/1/8)

- أنشئت لجنة فرعية من لجنة الشؤون الخارجية تختص بالتنمية المستدامة في كل من إيطاليا (مارس 2018) ورومانيا (2016).
- تشكيل لجنة برلمانية مشتركة بين المجلسين في أسبانيا، تختص بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- في ترينيداد وتوباجو، أسس البرلمان لجنة مختارة مشتركة جديدة حول البيئة والتنمية المستدامة

ثانياً: بعض المبادرات المتنوعة بآليات جديدة للعمل البرلماني، ومن أهمها:

1) مبادرة البرلمان في السلفادور، بإنشاء المجلس الوطني للتنمية المستدامة؛ لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية وإعداد تقارير دورية بشأنها.

2) مبادرة البرلمان في الدنمارك، بتأسيس ("شبكة 2030") وهي شبكة برلمانية تضم جميع الأحزاب الممثلة في البرلمان من أجل أهداف التنمية المستدامة، في عام 2017 وتشمل 50 عضواً[28].

3) أسس البرلمان الألماني (البوندستاغ) المجلس الاستشاري البرلماني للتنمية المستدامة. تتمثل مسئولياته في رصد ودعم الاستراتيجية الوطنية للاستدامة للحكومة الاتحادية، فضلاً عن رصد ودعم سياسة الاستدامة للحكومة الألمانية على الصعيد الأوروبي.

4) في يوليو 2015، شكل النواب في زامبيا (SDGs Caucus)، تكتل أهداف التنمية المستدامة، كتكتل سياسي، يجتمع أصحاب التفكير الواحد معًا لمناقشة أهداف التنمية المستدامة، يهدف إلى جذب الانتباه البرلماني لهذا العمل البرلماني.

5) في أندونيسا، شُكلت لجنة ثلاثية من كبار المسئولين بالسلطة التنفيذية، والبرلمانيين، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، يناط بها العمل على وضع آليات التنفيذ على المستوى الاستراتيجي، وتقديم الخطط المساعدة لتخطي أي حواجز سياسية أو تنظيمية تعيق تحقيق الأهداف.

6) في باكستان، قامت الجمعية الوطنية بتأسيس فرقة العمل على أهداف التنمية المستدامة؛ لتعزيز المناقشات، وزيادة وعي واهتمام النواب بشأن هذه الأهداف، كما اعتمد البرلمان الباكستاني أهداف التنمية المستدامة كجزء من جدول أعماله الوطني، وقام بإنشاء أمانة مختصة كمركز للموارد.

7) في سيرلانكا، تم إنشاء "مجلس التنمية المستدامة" بالتعاون والشراكة بين البرلمان والحكومة، يتولى إعداد التقارير الدورية عن متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

[28] https://www.2030netvaerket.dk/(تاريخ الدخول 2021/1/12)

8) كشفت تجربة صربيا عن مشاركة البرلمان مع الحكومة في إعداد التقارير الطوعية التي قدمتها إلى منظمات الأمم المتحدة المعنية.

9) بادرت الحكومة المصرية بإطلاق حوار مجتمعي عام 2019، حول رؤية مصر 2030 التي تم إعلانها في فبراير 2016، وذلك في إطار تحديث الاستراتيجية بالتعاون مع مجلس النواب، وذلك لمواكبة التغيرات التي طرأت على مؤشرات الاقتصاد المصري بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام 2016، إلى جانب ضمان اتساق الاستراتيجية مع الأهداف الأممية، واتساقها مع أجندة أفريقيا 2063، فضلاً عن حدوث تغيرات هامة في توجهات الاقتصاد العالمي والدول الكبرى، ومنها الإجراءات الحمائية في الدول الصناعية، والقيود على حرية التجارة الدولية، والتذبذبات في سعر النفط، إلى جانب تأثر العالم بجائحة فيروس "كورونا".

3- الرقابة البرلمانية ومساءلة الحكومة حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

تظل أدوات الرقابة البرلمانية أحد أهم أدوات عمل البرلمانات المعاصرة لترسيخ مسئولية الحكومات أمام البرلمانات فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتوضيح آليات وأولويات عمل الحكومات، كما تسهم الرقابة البرلمانية في رسم ما يجب على الحكومات تقديمه من بيانات وزارية أو تقارير دورية حول أهداف التنمية المستدامة وما تم إنجازه. ويوضح الجدول التالي مبادرات البرلمانات في استخدام أدوات الرقابة البرلمانية وتعاطي الحكومات من خلال تقديم بيانات وتقارير إلى البرلمانات،

جدول (3): الأدوات والآليات البرلمانية

الآلية	الدولة وفقا لنظام الحكم		
	برلماني	رئاسي	مختلط
تقارير حكومية-بيانات وزارية	هولندا، أستراليا	الإمارات	مصر
تقارير من جهات رسمية وغير رسمية (ما هي؟)			الجبل الأسود

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مصادر متعددة.

ويتضح من الجدول السابق، اعتماد أغلب البرلمانات على تقارير وبيانات الحكومة، وتتميز هذه الآلية بتوفير الموارد والقدرات البرلمانية، والسرعة في الإنجاز والقدرة على المتابعة، حيث تبدي البرلمانات الملاحظات في ظل متابعتها لإنجاز الحكومة. وعلى سبيل المثال تقدم الحكومة المصرية الخطة الخمسية والسنوية إلى مجلس النواب مقسمة وفقاً لأهداف التنمية المستدامة، وتحدد الحكومة في مشروع الموازنة العام سنوياً التمويل المطلوب لتنفيذ هذه الأهداف. ويعد التحدي لهذه الآلية هو "تبعية البرلمان للحكومة"، واعتمادها على البيانات المقدمة منها، ولكن مع افتراض بعض الإيجابيات، إلا إن هذه التبعية تتناقض

بذاتها مع أحد الأهداف المحورية في أجندة التنمية المستدامة 2030 (الهدف 16 تحديداً)، وبالتالي يصعب تصور "استدامة" التنمية بسبب ضعف أو غياب الطابع المؤسسي للبرلمانات.

وبادرت الحكومة المصرية بإعداد خطة سنوية حول التنمية المستدامة ويقرها مجلس النواب سنوياً، كما قامت بإعداد مشروع قانون التخطيط العام وذلك خلال عام 2020، ويتضمن إيلاء اهتمام أكبر بمؤشرات التنمية المستدامة وتنفيذها سواء الأهداف الأممية أو رؤية مصر 2030.

وتشير التجارب البرلمانية المعاصرة إلى أن اعتماد البرلمانات على الحكومات يكون مرحلي ومؤقت، لحين تعزيز قدراته ومهارات الأعضاء والطواقم الفنية، فيشرع في تأسيس وحدة تنظيمية لتقديم الدعم الفني والبحث وتقديم المقترحات في السياق البرلماني. كما قد تعتمد البرلمانات على بعض تقارير المنظمات الدولية أو المجتمع المدني كما في حالة الجبل الأسود.

4- ترجمة أهداف التنمية المستدامة على مشروع الموازنات:

قدرت الأمم المتحدة الفجوة التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، في الدول النامية وحدها، بنحو (2.5) تريليون دولار سنوياً[29]، ومن ثم يجب أن تعاون منظمات التمويل الدولية الدول في توفير التمويل الكافي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، ومن المبادرات الجديرة بالإشارة أصدر البرلمان البريطاني قانوناً ينص على التزام المملكة المتحدة بإنفاق 0.7٪ من الدخل القومي الإجمالي (إجمالي الناتج القومي) على المساعدة الإنمائية الرسمية سنويًا (مارس 2015).

كما تقوم الحكومات بعكس التمويل المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال مشروع موازناتها السنوية، ويوضح الجدول التالي بعض التجارب، وانعكاس الخطط الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة على مشروع الموازنات السنوية.

جدول (4): انعكاس الخطة على الموازنات

الآلية	الدولة وفقا لنظام الحكم		
	برلماني	رئاسي	مختلط
الموازنات السنوية	المملكة المتحدة	إندونيسيا، المكسيك،	مصر

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مصادر متعددة.

[29] البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي لعام 2018: "تمكين الناس من أجل مستقبل مستدام"، ص 32.

5- الدعم الفني لتعزيز القدرات البرلمانية المؤسسية، وتمكين أعضاء البرلمانات:

"يعد بناء تمكين البرلمانيين وبناء قدرات الأمانات العامة من أولويات الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ويعمل البرنامج مع (70) برلماناً في مجال التنمية المستدامة من أجل تشجيع إشراك الجميع، والحرص على مبادئ الشفافية والإفصاح والمساءلة باعتبارها أسس الحوكمة الفعالة والشاملة، وقد قدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة دعمه إلى برلمانات لتنفيذ أنشطة تساعد على تمكين البرلمانيين حول أهداف التنمية المستدامة 2030، وتعزيز قدرات تقييم الملاءمة المؤسسية، ومحاولة كسب مجموعات برلمانية كـ "مناصرين للتنمية المستدامة". ومن التجارب في تقديم هذا الدعم، البرلمانات في كل من الأردن ولبنان والمكسيك وصربيا، بهدف المعاونة في إجراء تقييم ذاتي ومؤسسي. والمعاونة في تنظيم تجمعات ومنتديات أو لجان متعددة الأطراف معنية بالتنمية المستدامة في كل من نيبال وباكستان، صربيا، سيراليون، سريلانكا، أوغندا، زيمبابوي، وتقديم الدعم لإدماج أهداف التنمية المستدامة في أعمال اللجان البرلمانية في كل من جورجيا، المكسيك، تنزانيا"[30].

ويوضح الجدول التالي بعض التجارب البرلمانية لتعزيز القدرات المؤسسية وتمكين البرلمانيين، ومن أهمها:

جدول (5): آليات تعزيز القدرات البرلمانية:

الآلية	الدولة وفقا لنظام الحكم		
	برلماني	رئاسي	مختلط
أنشطة تعريفية بالأجندة (ورش عمل وتدريب - جلسات استماع)	بلجيكا، فنلندا، المانيا[31]، المجر، السويد، المملكة المتحدة، باكستان، صربيا[32]، ماليزيا،	غانا[33]	فرنسا

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مصادر متعددة.

ويلاحظ أنه على الرغم من عقد وتنظيم العديد من البرامج والدورات التدريبية وحلقات النقاش وورش العمل (الوطنية والإقليمية والدولية) حول أهداف التنمية المستدامة، إلا أنه "لم يستطع أعضاء البرلمانات الوصول إلى بيانات ومعلومات ومؤشرات موثوقة حول أدوات تنفيذ الأهداف ومتابعتها وآليات التعامل المثلي مع

[30] التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة الثانية والسبعون، 17 مارس 2018، ص 3-4

[31] لمزيد من التفاصيل، أنظر: الاستراتيجية الألمانية للتنمية المستدامة، الحكومة الفيدرالية، مايو 2016.

[32] IPU Standing Committing on United Nation Affairs, Sitting of 27 March 2018.

[33] Parliament of Ghana (2016), Policy Brief SDGs, (http://www.parliament.gh/publications/39/1316)

التنمية المستدامة[34]"، مما يجعل ضرورة التشارك لوضع خطوط الأساس للقياس ورصد التقدم وتقييم آثار أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطنية والدولي. كما يجب على البرلمانات العمل على توفير البيانات الموثوقة باعتبارها أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومتابعة إنجازها، من خلال تعزيز التعاون والتنسيق والشفافية بين جميع أصحاب المصلحة (stakeholders) الرئيسيين: الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية.

الخاتمة: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

أكدت الدراسة على أنه لا يمكن للتنمية المستدامة أن تتحقق بدون حكم القانون وبالتالي يتعزز دور البرلمانات، فهو الأداة المنشئة أو الحاكمة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. فسيادة القانون والمساءلة واحترام حقوق الإنسان أمور لازمة في استراتيجية التنمية المستدامة، وهو ما يتطلب التزام كافة أنظمة الحكم بالقانون حتى تتم محاربة الفساد بوصفه معوقاً أساسياً لمسيرة التنمية المستدامة[35].

وأوضحت الدراسة ضرورة توافر خبرات برلمانية فنية ومؤسسية للمعاونة في تقديم الدعم والمشورة للبرلمانيين وللبرلمان في أداء وممارسة صلاحياتهم واختصاصاتهم في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوين الوطني والأممي. فموارد الدول مهما زادت، تظل محدودة في القدرة على الإيفاء بمتطلبات إنجاز أهداف التنمية المستدامة، بما تتضمنه من أهداف وغايات، ومؤشرات للقياس، كما أن السياق الوطني عامل حاسم في صياغة استراتيجية التنمية المستدامة والأولويات خاصة بمراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعوامل الإقليمية والدولية، وطبيعة نظام الحكم، فيكون أمام البرلمانات العربية تحدياً يتثمل في تحديد الأهداف وأولوياتها، أي الهدف الأنسب وليس الأمثل.

وأتضح من خلال التجارب البرلمانية أن نظام الحكم لم يؤثر على أدوار البرلمانات المعاصرة في التعاطي مع التنمية المستدامة، وإن كانت البرلمانات لم تعلب الدور المنتظر منها بعد، إلا أن هناك العديد من

[34] The Parliament of Fiji and the Sustainable Development Goals, Self-Assessment 3-6 October 2017, P.4

[35] أ.د. أحمد فتحي سرور، (2020)، دور التشريع الجنائي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مكافحة غسل الأموال، مؤتمر "دور التشريع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، جمهورية مصر العربية، 7-9 نوفمبر 2018، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 3-6

التجارب الناجحة والمميزة للبرلمانات وفاعليتها في المشاركة بالتنمية المستدامة على المستوى الوطني والمستوى الأممي.

وكشفت الدراسة عن التعاون الدولي من خلال ما تقدمه المؤسسات الإقليمية والدولية وخاصة المنظمات الدولية والإقليمية البرلمانية من إمكانيات وخبرات لدعم الدول وتقديم النصح في مجال التنمية المستدامة، مثل منظمة الأمم المتحدة (UN) ووكالاتها المتخصصة، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، والاتحاد البرلماني الدولي (IPU)، والبرلمانات الإقليمية، مع ضرورة مراعاة خصوصية العمل البرلماني، وبالتالي ضرورة تكييف المعارف والخبرات والتجارب وفق الأصول البرلمانية الوطنية، من حيث إجراءات ومراحل التشريع، وفنون ومهارات الصياغة التشريعية، والأعراف الوطنية، وأدوات الرقابة وسبل ممارستها، وطبيعة نظام الحكم، وأسلوب عمل اللجان، لذا فالبرلمانات والبرلمانيون في حاجة إلى الاستيعاب التام لآليات عمل البرلمان في مجال التنمية المستدامة، دون الوقوف عن المثاليات "ماذا يجب فعله؟" فحسب، وإنما الوصول الأدوات التي توضح "كيف يمكن تحقيقه؟".

وأبرزت الدراسة الحاجة إلى تبادل الخبرات العربية والإقليمية والدولية لتعزيز الأداء البرلماني، وخصوصاً رصد التجارب الناجعة وأفضل الممارسات من البرلمانات التي قطعت شوطاً في تطبيق خطة التنمية المستدامة، واستحدثت آليات مؤسسية لتعاطى البرلمان مع أجندة التنمية المستدامة 2030 على المستوى الوطني والأممي، وطورت التعاون مع منظمات المجتمع المدني، وقامت بتوظيف تقنيات وأدوات التواصل التكنولوجية والحديثة مع المواطنين.

واتضح أيضاً أهمية تعزيز التشاركية البرلمانية خاصة في الدول العربية، مع الحكومة والهيئات المستقلة، ومع منظمات المجتمع المدني، ومع المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة لتعزيز دور البرلمانات العربية في تحقيق الأهداف الوطنية والأممية للتنمية المستدامة، خاصة في المجالات التالية:

1) التشارك مع الحكومات، من خلال مأسسة التعاون والتنسيق ووضع آليات لتحقيق التشاركية في إعداد التقارير الوطنية الطوعية (VNR)[36] ففي الوقت الراهن، أو مرحلة التقارير الإلزامية، والتفكير في

[36] لمزيد من التفاصيل، أنظر دليل إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية، (2018)، المنتدى السياسي رفيع المستوي المعني بالتنمية المستدامة، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة التنمية المستدامة، الأمم المتحدة.

إعداد تقرير متابعة دورية تلتزم الحكومات بتقديمها إلى البرلمانات، للمساهمة في تقييم الوضع الراهن وتحديد الأولويات واتجاهات العمل لإنجاز أهداف التنمية المستدامة وفقا لسياقها الوطني[37].

2) يجب تحديد أدوات التعاون والتنسيق بين الغرفتين للعمل البرلماني المشترك في تعزيز التنمية المستدامة، لاسيما من حيث أهمية اتساق التناول التشريعي وتكامل الأدوات الرقابية المتاحة لكل منهما، فضلا عن العمل المشترك على المستوى الإقليمي والدولي من خلال الدبلوماسية البرلمانية الثنائية ومتعددة الأطراف.

3) وفيما يخص إنشاء وتفعيل وجود الهيئات المستقلة التي تساعد في وضع مؤشرات المتابعة للتنمية المستدامة وأهدافها وغايتها، وإعداد التقارير الدورية الطوعية لتعاون كل من البرلمانات والحكومات، وتكون وسيلة لجذب اهتمام المواطنين والرأي العام، فهناك حاجة إلى أن تصل مخرجاتها بشكل مؤسسي إلى البرلمانات بالشكل المأمول، وتحتاج إلى تقنين أوضاعها حتى تكون الجهات ذات الثقة والمصداقية للمواطنين.

4) بالنسبة للتوعية، فهناك العديد من المبادرات لنشر مفاهيم التنمية المستدامة، وعقد أنشطة توعوية، كما تولت بعض منظمات المجتمع المدني إعداد "تقارير ظل طوعية" لمعدلات الإنجاز الوطني في مجالات الأهداف السبعة عشرة، ولكن يواجها تحدى التواصل مع البرلمان وتفعيله وآلياته.

ثانياً: التوصيات: مقترح خطة لدور البرلمانات العربية في مجال التنمية المستدامة 2030

أ. على المستوى الوطني

1) التوعية والإلمام البرلماني بأهداف التنمية المستدامة وفقا لسياقها الوطني والأممي

- التوعية الوطنية بأجندة التنمية المستدامة 2030، والتعريف بها وفقاً للسياق الأممي والوطني، وذلك من خلال تنظيم مجموعة من الأنشطة الموجهة للأعضاء، مثل التعريف بأهداف التنمية المستدامة؟ وكيف تبلورت؟ ودور الدول والحكومات والبرلمانات في تنفيذها؟، وما هي الأدوار والصلاحيات والمسئوليات للبرلمان في مجال التنمية المستدامة؟، وما هي آليات المتابعة؟

[37] Division for Sustainable Development, Department of Economic and Social Affairs, United Nations: Synthesis of Voluntary National Reviews (2016), pp.32 – 33

- توفير مجموعة من الأدوات لمعاونة للهياكل المؤسسية للبرلمانات، ولتمكين البرلمانين واللجان؛ للقيام برصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة، ومن أمثلتها أدلة عمل–خطوط إرشادية–لقاء مع خبراء ومتخصصين، تنظيم مجموعة من ورش العمل التعريفية، والبرامج التمكينية.
- دعم إعداد خطط عمل برلمانية بشأن أهداف التنمية المستدامة، تتضمن أنشطة لتمكين البرلمانيين وبناء قدرات الأمانات العامة للبرلمانات العربية.
- تقييم الاحتياجات (حول القدرات والموارد والقدرة على تدقيق التشريعات بفعالية) يتم إجراؤه للتأكد من أن البرلمان ولجانه تمتلك الموارد الكافية لتحليل تنفيذ القوانين، ويتوفر لديها الدعم الفني المطلوب.
- تقديم الدعم والمساعدة الفنية والتقنية للبرلمانات وللبرلمانيين في مجال تحليل البيانات ومراقبة مكونات خطة التنمية المستدامة، ومدى انعكاسها على المستوى الوطني، وتحديات التنفيذ.

2) توطين وملكية أجندة وطنية للتنمية المستدامة

- التشارك بين البرلمان والحكومة في تحديث وتطوير خطة التنمية المستدامة الوطنية،
- تعزيز أدوات وآليات التواصل البرلماني مع أصحاب المصلحة المختلفين، سواء المؤسسات الحكومية والرسمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.
- إعداد تقرير "برلماني وطني عن تنفيذ الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة وتوافقها مع الأجندة العالمية.
- المشاركة البرلمانية في إعداد التقارير الطوعية، ثم التقارير الدورية على المستوى الوطني والدولي.

3) تفعيل الدور التشريعي، وإشراك المواطنين بجدول أجندة التنمية المستدامة 2030

- ترجمة الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة إلى أجندة برلمانية وتشريعية.
- نشر ومشاركة مشروعات القوانين واستطلاع رأى المواطنين والمخاطبين بالتشريع، وضمان تحديد الأولويات والتشارك الوطني في الأولويات.
- تضمين المذكرة التوضيحية المرفقة بكل مشروع قانون شرحًا لكيفية مساهمة القانون في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- تحليل لمواءمة المقترحات التشريعية مع خطة التنمية الوطنية، وخطة توطين التنمية المستدامة.

4)تعميم أهداف التنمية المستدامة ضمن الآليات البرلمانية

- استحداث آلية مؤسسية لتعاطى البرلمانات مع أجندة التنمية المستدامة 2030 (تأسيس وحدة فنية أو تخصيص لجنة برلمانية، التشبيك مع المجتمع المدني، توظيف أدوات التواصل الاجتماعي..).
- إنشاء مجموعة عمل برلمانية، للإشراف وتنسيق المشاركة البرلمانية في مجال التنمية المستدامة.
- تركيز عمل اللجان البرلمانية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تواصل البرلمان مع الهيئات المحلية، وتحديث قوانين وأنظمة اللامركزية لتعزيز قدرة المستوى المحلى على المشاركة في استدامة التنمية.
- إعداد مجموعة من التقارير الطوعية والإلزامية حول المشاركات البرلمانية الخارجية المتعلقة بالتنمية المستدامة، وعرض قصص النجاح الوطنية لتطبيق وإنجاز أهداف التنمية المستدامة.

5)التدقيق في مرحلة ما بعد التشريع

- تحديد أهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأولويتها كمعيار لاختيار التشريعات ولتحديد الأولويات.
- تحديد الكيانات المسئولة عن الإشراف على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الدور والدعم الذي يمكنهم تقديمه للبرلمان .
- توظيف الأدوات التشريعية والرقابية لمتابعة إنجاز الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والتعاون الدولي.
- وضع خطة لإشراك المواطنين في مراقبة تنفيذ التشريعات المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

6)تضمين الموازنة السنوية تحقيق الأهداف التنموية، وتوفير التمويل

- التأكد من أن تتضمن الموازنات السنوية شرحًا لكيفية تدابير تمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- تقوم اللجان بتقييم كيفية مساهمة الموازنة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،
- توفير البيانات والمعلومات لاسيما من دوائر الإحصاء والرقابة والمحاسبة.
- تطوير وتحديث المؤشرات الوطنية لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ب.على المستوى الإقليمي

- دعم الحوار بين البرلمانات العربية في سبيل تشكيل مجموعة برلمانية إقليمية لتبادل التجارب والخبرات، وتسهيل وصول البرلمانيين إلى المعرفة.

- تنمية قدرة البرلمانيين والبرلمانات من خلال:

أ. إعداد دليل للبرلمانيين يعكس خصائص المنطقة العربية ويبني على الأدلة المعدة سابقاً.

ب. إعداد مواد تدريبية ملحقة بالدليل، تتناول الوظائف البرلمانية وأولويات التنمية المستدامة، والممارسة الفعلية.

ج. وضع دليل إعداد خطط التنمية الاستراتيجية للبرلمانات.

- المشاركة البرلمانية في مسارات المتابعة لإنجاز أهداف التنمية المستدامة.
- استعراض التطورات السنوية لأنشطة البرلمانات بشأن التنمية المستدامة، يهدف إلى:

أ. التحضير للتوافق على رسائل وتوصيات ترفع إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة، الذي يعقد.

ب. إجراء مراجعة لمشاركة البرلمانيين في تنفيذ خطة 2030 وأهدافها بهدف تسليط الضوء على تأثيرهم ونجاحهم ونتائج عملهم، ومشاركة البرلمانيين في المنتدى العربي للتنمية المستدامة

ج. إعداد تقرير برلماني إقليمي/عربي حول المساهمات البرلمانية في خطة التنمية المستدامة 2030[38].

[38] For Examples: Report on EU action for sustainability, (2017) Committee on the Environment, Public Health and Food Safety, European Parliament 2014-2019, (A8-0239/2017)

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

أ. الوثائق

- تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2015
- استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

ب. الكتب

- التربية من أجل التنمية المستدامة: كتاب مرجعي، (2013)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو.
- إبراهيم العسل، (2005)، التنمية في الفكر الإسلامي، المؤسسة الجامعية، لبنان.
- موسشيت دوجلاس، (2000)، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولي.
- إبراهيم سليمان مهنا، (2000)، التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية وأبعاد وآثار التنمية المستدامة، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
- أ.د. أحمد فتحي سرور، (2020)، دور التشريع الجنائي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مكافحة غسل الأموال، كتاب أعمال مؤتمر "دور التشريع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، جمهورية مصر العربية، 7-9 نوفمبر 2018، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- تقرير الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 يونيو 1992، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، الأمم المتحدة-نيويورك-1993
- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ-جنوب أفريقيا، 26 أغسطس-4 سبتمبر 2002، (A/CONF.199/20)
- دليل البرلماني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، (2017)، المملكة المغربية، مجلس المستشارين.
- مرفت رشماوى، (2018)، دور البرلمانات في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، (لبنان، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية (annd)).
- أطلس أهداف التنمية المستدامة، البنك الدولي، 2018.
- وضع الديمقراطية في خدمة السلام والتنمية المستدامة: بناء العالم الذي يريد الناس"، إعلان المؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات، 2 سبتمبر 2015.

ج. الدوريات، وأوراق العمل والتقارير

- على الصاوي، (2019)، دور البرلمانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: ماذا؟ وكيف، ورقة للنقاش مقدمة للمنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الإسكوا، بيروت: 24-25 يناير.

- أميرة خلف، (2016)، الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، مع إشارة إلى واقع التنمية المستدامة في العراق، مجلة الهندسة والتكنولوجيا، المجلد 34، العدد 4.
- البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي لعام 2018: "تمكين الناس من أجل مستقبل مستدام".
- التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة الثانية والسبعون، 17 مارس 2018.
- التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي بجامعة الملك عبد العزيز، الإصدار 11، المملكة العربية السعودية 1427.
- دليل إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية، (2018)، المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة التنمية المستدامة، الأمم المتحدة.
- محمد أبو سريع على، (2018)، آفاق التنمية المستدامة في مصر: الحوكمة مدخلاً، مجلة السياسة الدولية، ملحق "البيئة والتنمية المستدامة خبرات مصرية ودولية"، العدد 203.
- على زيد الزغبي (2009)، التنمية المستدامة: المفهوم والمكونات ومؤشرات القياس، حوليات آداب عين شمس، مجلد 3.

ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية

- Ban Ki-Moon, Message to the International Parliamentary Conference on the Post-2015 Development Agenda, 26 Nov 2013
- Division for Sustainable Development, (2016), Department of Economic and Social Affairs, United Nations: Synthesis of Voluntary National Reviews.
- E. Mulholland (2017), The Role of European Parliaments in the Implementation of the 2030 Agenda and the SDGs, ESDN Quarterly Report 45, July 2017, ESDN Office, Vienna
- Europe's approach to implementing the Sustainable Development Goals: good practices and the way forward, (2019), Policy Department, European parliament.
- Institutionalization of the Sustainable Development Goals in the work of parliaments- IPU- 2019
- Interparliamentary Union (IPU) & UNDP (ed.): (2016), Parliaments and the Sustainable Development Goals – A self-assessment toolkit.
- IPU Standing Committing on United Nation Affairs, Sitting of 27 March 2018.
- Parliament's Role in Implementing the Sustainable Development Goals**,** An adapted version for the Americas and the Caribbean, ParlAmericas and UNDP, October 2019
- Ratih Adiputri, (2019), The Role of Parliament in the Sustainable Development Goals (SDG): A study of Multi Parliamentary Cooperation and Southeast Asian parliaments Paper for Wroxton Workshop, Wroxton College, Banbury, 27-28 July
- Report on EU action for sustainability, (2017) Committee on the Environment, Public Health and Food Safety, European Parliament 2014-2019, (A8-0239/2017)
- The Parliament of Fiji and the Sustainable Development Goals, Self-Assessment 3-6 October 2017
- The World Bank Annual Report 1989, Washington, D.C. 20433

ثالثاً: مواقع إلكترونية ذات الصلة

- www.scidev.net/global/sdgs/news/un-sdg-mdg-indicators-consultation.html
- https://www.ipu.org/resources/publications/handbooks/2017-01/parliaments-and-sustainable-development-goals-self-assessment-toolkit
- http://documents.worldbank.org/curated/en/117701468765911951/pdf/multi0page.pdf
- http://datatopics.worldbank.org/sdgatlas/
- https://www.ipu.org/sites/default/files/documents/final_survey_analysis_updated_feb_14_2019_edited-e.pdf)
- https://www.eduskunta.fi/EN/lakiensaataminen/valiokunnat/tulevaisuusvaliokunta/Pages/default.aspx
- http://titania.saeima.lv/personal/deputati/saeima13_depweb_public.nsf/structureview?readform&type=3&lang=EN;
- https://www.2030netvaerket.dk/
- http://www.parliament.gh/publications/39/1316